Lakit

ZAIDĀN ('Abd al-Karīm)

أحكام اللقيط فى الشريعة الاسلامية

Aḥkām al-laḳīṭ fi 'l-sharī'at al-islāmīyah. [A study of Islamic law as regards foundlings.]

pp. 23.

Maṭba'at Salmān al-A'ẓamī: Baghdad, 1968. 8°.

LAKÎT

fiqh

الاحوال الشخصية

ابو زهرة

ص ١٠٤

959

"LAKÎT"

FKH

Serbâsî, "Yeʻelûneke...," c.II, s.214

"LAKÎT"

Şeltûs, "El-fetâvâ...," s. 318-320

LAKÎT

Şelebî Ahkamu'l Usra, 709

LAKIT

٢٥٣٫٩
س ع أ

السبيل ، عمر بن محمد

أحكام اللقيط فى الفقه الإسلامى ، إشراف حسين بن خلف الجبورى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ ، أ-ح ، ٣٨٣ ص .

رسالة ماجستير فى الفقه الإسلامى ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .

(٢٧١) (١١٠٤)

٩٥ - احكام اللقيط في الشريعة الاسلامية :

د . عبدالكريم زيدان ، بغداد ١٩١٧ -) .

بغداد ، ١٩٦٨ .

LAKIT-ZAIDAN

120038 LAKIT

أحكام اللقيط في الفقه الاسلامي / عمر بن محمد السبيل . - ماجستير . - جامعة ام القرى - الشريعة - الدراسات العليا الشرعيه ، ١٤٠٦هـ.

M.27
Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi

الغاية القصوى في دراية الفتوى

تأليف : قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي

المتوفى (٦٨٥ هـ)

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kayıt 8229
Tasnif No. : 297.51 BEY.G

دراسة وتحقيق وتعليق

علي محيي الدين علي القره داغي

الجزء الثاني

دار الإصلاح
للطبع والنشر والتوزيع
السعودية ـ الدمام

كتاب اللقيط

وفيه بابان :

الباب الأول

في الالتقاط

وهو أَخْذُ صبيٍّ [ضائعٍ[1]] لا كافلَ لَهُ .

فرضُ كفاية ؛ لأنَّه تعاوُنٌ على البرِّ وإنقاذٌ عن الهلاكِ .

ويجبُ الإشهادُ عليه حذرًا عن الاسترقاق .

ويتأهلُ له حرٌّ [عدلٌ[2]] مسلمٌ رشيدٌ ؛ إذْ العبدُ لا يتفرَّغُ لحضانتِهِ فينزع منه إلَّا إذا أَذِنَهُ السيدُ فيكونُ هو الملتقطَ ، وكذا المكاتبُ . والكافرُ لا يلي أمرَ المسلمِ ، والفاسقُ لا يأْتمنه الشرعُ . ولا يُشترطُ الغِنى ، فإنَّ الرزق على الله تعالى ، ولا ظهورُ العدالةِ . نعم لو أرادَ المسافرةَ به مُنِعَ حتى تظهر عدالَتُهُ (١٧٨ ت) .

فرع :

لو تزاحم اثنان قُدِّمَ الأَسبقُ إلى الالتقاطِ ، ثم الغَنيُّ ، وظاهرُ العدالةِ[3] ثم مَنْ تخرجُ القرعةُ باسمه .

وحكمُهُ أَنْ يحفظهُ ، ويربيهِ حيثُ وُجدَ فيه ، أَوفي مثلِهِ ، أَوْ أصلحَ

---

(١) الزيادة سقطت من ـ د ولا بد منها .

(٢) الزيادة من ـ ت ـ ظ ـ ق ـ ط وهامش ـ د .

(٣) هكذا في ـ ت ـ د ـ ق ـ ط ـ لكن في هامش ـ د ـ كنسخة العبارة : (لو تزاحم اثنان قدم الغني ، وظاهر العدالة ، ثم الأسبق) وهذا الترتيب مناف لما في الكتب المعتمدة . وفي ـ د ـ كنسخة ثالثة : زيادة : (بعد الأخذ) وهذه الزيادة معتبرة لكنها مستفادة من (قدم الأسبق إلى الالتقاط) قال النووي : أما قبل الأخذ فالحاكم مخير يجعله في يد من يراه من المتزاحمين ، أو من غيرهما ، إذ لا حق لهما قبل الأخذ .
انظر : الروضة (٥ / ٤٢٠) .

حكم الاسلام في حقه تبعا ، فهو والمولود في دار الحرب بعد ردتهما سواء .[٧٤]

ردة الصبي :

واذا ارتد الصبي العاقل ، فهل تصح ردته ؟ قال ابو يوسف : لا تصح ردته لأن الردة تضره ، وانما يعتبر معرفته وعقله فيما ينفعه لا فيما يضره ، ألا ترى ان قبول الهبة منه صحيح والرد باطل ؟[٧٥]

اللقيط

اللقيط في اللغة : اسم لشيء موجود ، وفي الاصطلاح : اسم لحي طرحه اهله خوفا من العيلة ، أو فرارا من تهمة الريبة ، مضيعه آثم ومحرزه غانم ، لما في احرازه من احياء النفس ، فانه على شرف الهلاك .[٧٦]

قتل اللقيط :

واذا وجد لقيطا واقر بذلك ، ثم قتله عمداً ، فهل للامام أن يستوفي القصاص ؟ قال ابو يوسف : الدية في ماله ولا أقتله به . وجه قوله : ان للقيط وليا في دار الاسلام من عصبة أو غير ذلك وان بعد ، الا انا لا نعرفه بعينه ، وحق استيفاء القصاص يكون الى الولي كما قال الله تعالى : « فقد جعلنا لوليه سلطانا »[٧٧] فيصير ذلك شبهة مانعة للامام من استيفاء القصاص ، واذا تعذر استيفاء القصاص بشبهة ، وجبت الدية في مال القاتل ، لأنها وجبت بعمد محض .[٧٨]

---

(٧٤) ينظر : المبسوط جـ١٠ ص١١٥ – ١١٦ .
(٧٥) ينظر : المبسوط جـ١٠ ص١٢٢ ، ومختصر الطحاوي ص٢٦٠ ، وبدائع الصنائع جـ٧ ص١٣٤ .
(٧٦) المبسوط جـ١٠ ص٢٠٩ .
(٧٧) سورة الاسراء آية ٣٣ .
(٧٨) ينظر : المبسوط جـ١٠ ص٢١٨ ، والخلافيات ص٢٦٤ .

محمود مطلوب

أبو يوسف

حياته وآثاره وآراؤه الفقهية

ساعدت جامعة بغداد على نشره

ثمن النسخة دينار واحد

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
1765

أحكام المشردين في الشريعة الإسلامية

تاريخ تسلم البحث ١٨/٤/١٩٩٤ تاريخ قبوله ٢٣/١١/١٩٩٤

محمد الدغمي*

جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخص

يهدف هذا البحث الى بيان حقوق المشردين كما أقرتها الشريعة الاسلامية، باستعراض آراء الفقهاء وادلتهم في أحكام المشردين، وكيف نظر الاسلام لهم نظرة انسانية مهما كانت الأسباب التي ادت الى تشردهم.

وكيف عالج هذه المشكلة في المجتمع، وبيان اسباب التشرد واخطاره، وابراز دور الدولة في تأديب المشردين وتعليمهم الحرف والصناعات المختلفة واعطائهم حقوقهم كاملة، والقيام برعايتهم خدمة للمجتمع وتحقيقاً لمصالحة وسلامته من كل سوء.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فلقد عنيت الشريعة الإسلامية بالإنسان في مختلف مراحل حياته، منذ أن يصبح جنيناً في بطن أمه وحتى مماته، وفي هذا حماية ووقاية له من الضرر، ووضعت العقوبات لمن اعتدى على حياته، ومن ثم وضعت الشريعة له حق الميراث قبل أن يخرج إلى هذه الحياة، ومنعت إقامة الحد بالقتل على أمه حتى تضعه ثم تربيه حفاظاً على حياته وتنشئته تنشئة سليمة.

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك، ١٩٩٦

* استاذ مساعد في قسم الفقه، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

محمد رواس قلعه جي، الموسوعة الفقهية الميسرة، المجلد الثاني،
بيروت ٢٠٠٠ . ص. 1690-91
İSAM KTP DN. 81567

لقيط:

١ ـ **تعريفه:** اللقيط هو الطفل المنبوذ الذي يأخذه غير والده ليرعاه.

٢ ـ **حكم التقاطه:** الكائن الإنساني كائن محترم في نظر الإسلام، وحياته محترمة أيضاً، قال تعالى في سورة الإسراء/ ٧٠ ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾، وقد أوجب الإسلام المحافظة على هذه الحياة، ولذلك فإنه أوجب على من علم أن طفلاً منبوذاً قد تخلى عنه أهله لأي سبب من الأسباب، ولا يعلم من هم أهله، أن يلتقطه ويربيه ويرعاه، وجعل ذلك فرض كفاية على المسلمين، إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وضمن للملتقط الأجر العظيم يوم القيامة.

٣ ـ **الملتقط:** لا يُقَرُّ الطفل اللقيط في يد ملتقطه إلا إذا كان الملتقط أميناً على الطفل في دينه وخلقه وتعليمه وتهذيبه ورعايته، وماله ـ إن وُجد مع اللقيط مال ـ، فإن لم يكن الملتقط كذلك، نُزع الطفلُ اللقيط من يده، وأعطي لمن تتوفر فيه هذه الصفات ممن يرغب في تربيته.

فإن لم يوجد من يرغب في حضانته وتربيته، فعلى الدولة حضانته وتربيته، وهنا يأتي دور الدولة في وجوب إنشاء دور خاصة لرعاية هؤلاء الأطفال اللقطاء، توفّر فيها للطفل الصحة البدنية والنفسية.

وإن التقط الطفلَ أكثرُ من شخص، ورغب فيه الجميع، فإنه يعطى لمن كان أنفع للطفل من غيره، فإن استووا في ذلك، فإنه يقرع بينهم، فمن خرجت له القرعة أخذه.

٤ ـ **اللقيط:**

أ ـ **نسبه:** لما كان إثبات نسب طفل إلى شخص ما، مظِنة المزيد من العناية والرعاية، وفي ذلك ما فيه من الراحة النفسية للطفل، فإننا نرى أن الإسلام يحتال لإثبات النسبِ لمن لا نسب له، أعني: أن يثبت النسب بأدنى دليل مهما كان ضعيفاً، ولهذا فإن اللقيط إذا لم يدّعِ نسبَه إلا شخصٌ واحد فإن نسبه يثبت له، سواء كان مدعي النسب رجلاً أو امرأة، مسلماً أو كافراً. أما لو ادعاه أكثرُ من واحد، وكان لأحدهم دليل على أنه ابنه، فإن نسبه يلحق به، وإن لم يكن لواحد منهم دليل على أنه ابنه، وكان أحدهم مسلماً والآخر كافراً، فإن نسبه يلحق بالمسلم دون الكافر، وإن كان أحدهما صالحاً والآخر فاسقاً فاجراً، أو أحدهما غنياً والآخر فقيراً، أُلحِق نسبه بمن هو أنفع له من الآخر؛ وإن أُلحِق نسبه بشخص بمجرد ادعائه نسبه، ثم جاء آخر وأقام البينة أنه ابنه، فإنه يسقط نسبه عن الأول، ويلحق بمن أقام البينة أنه ابنه.

ب ـ **نفقته:** إن وُجد مع اللقيط مال، فإنه ينفق عليه من ماله حتى ينضب، فإذا نضب ماله، أو وجد وليس معه مال، فإن نفقته على الدولة، تدفع لملتقطه نفقته من بيت مال المسلمين، أو تأخذه هي وتودعه دار رعاية اليتامى التي يجب توفيرها، وإن تبرع ملتقطه بالإنفاق عليه، صح تبرعه له بالنفقة، وكان له أجره عند الله تعالى، وإن رفضت الدولة رعايته والإنفاق عليه، ورفض ملتقطه الإنفاق عليه كذلك، أو كان فقيراً لا قدرة له على الإنفاق عليه، وجبت نفقته على المجتمع الإسلامي، وذلك بوجوبها على من علم حاله من المسلمين القادرين على الإنفاق عليه.

جـ ـ **جنايته:** إذا جنى اللقيط جناية خطأ، ووجبت عليه الدية، يحمِل الدية عنه أهل نصرته، كحزبه السياسي، أو نقابة حرفته، ونحو ذلك، فإن لم تكن له جماعة مناصرة فإن الدولة تتحملها عنه، لأن بيت مال المسلمين عاقلة من لا عاقلة له.

د ـ **ميراثه:** إن مات اللقيط وله مال، ولا وارث له، فإن ميراثه لمن رعاه ورباه، فإن كان راعيه قد مات، فميراثه لبيت مال المسلمين.

10 MAYIS 2002

D 1255

THE TREATMENT OF THE FOUNDLING (*AL-LAQĪṬ*) ACCORDING TO THE ḤANAFĪS

M.S.SUJIMON

(International Islamic University, Malaysia)

Abstract

This essay examines the problems that arise for the foundling—in Arabic, the *laqīṭ* or *manbūdh*, terms that signify a child abandoned by its mother or its parents and found by others. There are only a few prophetic traditions on the subject, and most of the views expressed by Muslim jurists seem to be based on *ijtihād*. I focus here on the rules (*aḥkām*, sg. *ḥukm*) governing the discovery of the foundling and the legal assumption regarding its freedom. I also discuss the religious and legal status of the foundling, doubt about its legitimacy, its maintenance and upbringing, and the application of the institution of the patronage (*walā'*). In addition, I highlight the means by which a foundling may acquire a genealogical relationship (*nasab*) with the family of the person who looks after it.

Introduction

There are several reasons for child abandonment. First, parents may abandon a child out of lack of concern for, and interest in, the child and a desire to be rid of it. Second, parents may abandon a child if they are unable to provide for it and hope that whoever finds the child will provide for it in a better manner than they can. Third, a mother may abandon an illegitimate child to avoid the shame on herself and her family.[1] The Ḥanafīs define a foundling as a living child who has been abandoned by its parents out of fear of destitution or to avoid an accusation of fornication.[2] The uncertainty of the child's genealogical

[1] Charles Hamilton (trans.), *The Hedaya*, vol. II, 206; cf. Thomas Patrick Hughes, *Dictionary of Islam*, 131; *Lā'iḥat Majallat al-Aḥkām al-Shar'iyyah*, 211; 'Abd al-Karīm Zaydān, *Majmū'ah Buḥūth Fiqhiyyah*, 352, al-Zuḥaylī, *al-Fiqh al-Islāmī*, vol. V, 764.

[2] Charles Hamilton (trans.), *The Hedaya*, vol. II, 206; cf. al-Sarakhsī, *al-Mabsūṭ*, vol. X, 209; al-Ḥaskafī, *Sharḥ al-Durr al-Mukhtār*, vol. I, 490; al-Zayla'ī, *Tabyīn al-Ḥaqā'iq*, vol. III, 297; M. Zayd al-Abyānī, *Sharḥ al-Aḥkām al-Shar'iyyah*, vol. I, 35; Muḥammad Abū Zahrah, *al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah*, 427; *Lā'iḥat Majallat al-Aḥkām al-Shar'iyyah*, 211; cf. Muḥammad 'Alī al-Tahānawī, *A Dictionary of the Technical Terms*, 1296; 'Abd al-Karīm Zaydān, *Majmū'ah Buḥūth Fiqhiyyah*, 352.

[3] Ibn Qudāmah, *al-Mughnī*, vol. V, 679; cf. al-Sarakhsī, *al-Mabsūṭ*, vol. X, 209.

[4] Ibid.

[5] Ibn Qudāmah, *al-Mughnī*, vol. V, 679; cf. al-Sarakhsī, *al-Mabsūṭ*, vol. X, 209.

[6] Charles Hamilton, *The Hedaya*, vol. II, 206; cf. al-Zayla'ī, *Tabyīn al-Ḥaqā'iq*, vol. III, 297; al-Sarakhsī, *al-Mabsūṭ*, vol. X, 209; al-Marghīnānī, *al-Hidāyah*, vol. II, 173, al-Zuḥaylī, *al-Fiqh al-Islāmī*, vol. V, 764; al-Ḥaṣkafī, *Sharḥ al-Durr al-Mukhtār*, vol. I, 490; al-Kāsānī, *Badā'i' al-Ṣanā'i'*, vol. VI, 198; Muḥammad Abū Zahrah, *al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah*, 427; Thomas Patrick Hughes, *Dictionary of Islam*, 131. See also 'Umar Farrūkh, *The Family in Moslem Jurisprudence*, 102.

[7] See al-Zuḥaylī, *al-Fiqh al-Islāmī*, vol. V, 764; M. Zayd al-Abyānī, *Sharḥ al-Aḥkām al-Shar'iyyah*, vol. I, 36; cf. Charles Hamilton (trans.), *The Hedaya*, vol. II, 206; al-Zayla'ī, *Tabyīn al-Ḥaqā'iq*, vol. III, 297; al-Sarakhsī, *al-Mabsūṭ*, vol. X, 209; al-Marghīnānī, *al-Hidāyah*, vol. II, 173; al-Zuḥaylī, *al-Fiqh al-Islāmī*, vol. V, 764; al-Ḥaṣkafī, *Sharḥ al-Durr al-Mukhtār*, vol. I, 490; al-Kāsānī, *Badā'i' al-Ṣanā'i'*, vol. VI, 198; Muḥammad Abū Zahrah, *al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah*, 427; Thomas Patrick Hughes, *Dictionary of Islam*, 131, *Lā'iḥāt Majallat al-Aḥkām al-Shar'iyyah*, 211; Ibn Qudāmah, *al-Mughnī*, vol. V, 683.

[8] See *Lā'iḥāt Majallat al-Aḥkām al-Shar'iyyah*, 212; cf. Muḥammad Abū Zahrah, *al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah*, 427; Nawab A.F.M. 'Abdur Rahman, *Institutes of Mussalman Laws*, 193; Charles Hamilton, *The Hedayah*, vol. II, bk. 10, 206.

© Koninklijke Brill NV, Leiden, 2002
Also available online – www.brill.nl

Islamic Law and Society 9, 3, pp. 358-386.

identity leads to many legal problems in the areas of paternity (*nasab*), inheritance, leadership of prayers, maintenance and care, bloodwit (*diyah*) and giving testimony.

According to the Ḥanafīs the abandonment of a child, for whatever reason, is sinful.[3] They demand that the authority (*sulṭān*) apply a discretionary punishment (*ta'zīr*) on those who abandon children, if they are apprehended;[4] if not, God will punish them in the Hereafter.[5]

There are some differences among Muslim jurists on the rules governing the discovery of a foundling. In principle, legal doctrine places the act of taking care of an abandoned child in the category of being recommended (*mandūb*).[6] However, if the child is exposed to danger, it is the collective obligation (*farḍ kifāyah*) of the Muslim community to take care of the child.[7] As long as one Muslim carries out this responsibility, other Muslims are exempt from doing so.

According to the Ḥanafīs, after having discovered a foundling and taken it, the finder is forbidden (*ḥarām*) to return it to the place where it was found and to do so is regarded as a failure of duty.[8] They regard

120028 Lakit

banks of the Ganges and extended for about a mile from north to south, only the Main Gate, called the *Dākhil Darwāza*, and the Royal Entrance, commonly called *Lukā Čūri*, are in existence today. The Fīrūz or Fīrūz Shāh Minār is a sort of a victory tower, 84 ft. high and 62 ft. in circumference, popularly supposed to have been built by Ṣayf al-Dīn Fīrūz Shāh (1488-90). The Ḳadam Rasūl is a single-domed square building, constructed by Sulṭān Nuṣrat Shāh in 937/1531 and situated within the enclosure of the Fort. The actual relic, which comprises a small carved pedestal of black marble containing a stone representation of the footprint of the Prophet, is said to be preserved in a private residence nearby for reasons of security. Of the remaining important mosques, there are the Tāntīpārā Masdjīd, erected around 1480, the Lattan Masdjīd, built in 1475, and the Čamkattī Masdjīd constructed by Sulṭān Yūsuf Shāh in 880/1475. In a spot known as Banglākot there existed the tomb of Sulṭān Ḥusayn Shāh (d. 925/1519), but it was destroyed in about 1846. The tomb of *Shaykh* Akhi Sirādj al-Dīn ʿUthmān, the famous saint who visited Lakhnawtī in the early 8th/14th century, is located in the north-west corner of the Sāgardighī, the enormous cistern, nearly 7 miles/10 km. south-west of Mālda town.

Bibliography: Minhādj-i Sirādj Djūzdjānī, *Tabaḳāt-i Nāṣiri*, ed. Nassau Lees, Calcutta 1864, tr. H. G. Raverty, Calcutta 1881; Ghulām Ḥusayn Salīm, *Riyāḍ al-salāṭīn*, Calcutta 1898, Eng. tr. Abdus Salām, Calcutta 1910; ʿAbd ʿAlī Khān, *Memoirs of Gaur and Pandua*, Calcutta 1931; Abdul Karim, *Social history of Muslims in Bengal*, Dacca 1959; M. R. Tarafdar, *Ḥusayn Shāhī Bengal*, Dacca 1965; West Bengal District Gazetteers: *Mālda*, Calcutta 1969. (ABDUS SUBHAN)

LAḲĪṬ (A.) "foundling", according to the definition of Mālikī law, a human child whose parentage and whose status (free or slave) is unknown.

It is a collective duty (*wādjib*) to pick up an abandoned or exposed child. A person finding such a child may not, having taken it up, replace it in the place where found. If two persons wish to take up the child, preference is given to the one finding it first; if they have both found the child together, it should go to the one best fitted to rear it, but if both are equally qualified, then lots may be drawn for it. The child's finder must swear in the presence of witnesses that he has found it, so that he may not subsequently claim that it is his own son or slave. The child's paternity must be established by regular means. A slave, even if liberated through *mukātaba*, and a married woman, may not pick up a child unless with the master's or husband's consent. A person who has picked up a child must be free, a Muslim, *sui iuris* (*rāshid*) and of good character.

The foundling is presumed to be of free status until proved otherwise, and is presumed to be a Muslim if found by a Muslim in a place populated by Muslims. If the local people are, however, all infidels, the child is presumed to be non-Muslim.

Looking after the foundling is the responsibility of the finder; the collective obligation (*farḍ kifāya*) is converted for him into a personal obligation (*farḍ ʿayn*). Nevertheless, certain authorities set the child's upbringing as a charge to the public treasury (the revenue derived from the *fay'*) or to special endowed foundations (al-Yaʿḳūbī, *Historiae*, ii, 171). The finder administers the child's possessions, represents him in civil law and is responsible for the expenses of his upbringing, but he may have a remedy against the child's father for the cost of these expenses if it can be proved that the father voluntarily exposed the child and not through necessity. The child's upkeep is due until the end of puberty if it is a boy and until marriage if a girl. If the child dies, its inheritance belongs to the public treasury as representative of the Muslim community, but the *imām* may nevertheless make over the inheritance to the child's finder.

Bibliography: Khalīl b. Isḥāḳ, *Abrégé de la loi musulmane selon le rite de l'imam Mâlek*, tr. G.-H. Bousquet, iii, § 270; Khirshī, *Sharḥ ʿalā Mukhtaṣar Khalīl*, vii, 130 ff.; Shaykh Dardīr, *Sharḥ ʿalā Mukhtaṣar Sayyidī Khalīl*, iv, 112; Māwardī, *Adab al-ḳāḍī*, i, No. 1831; D. Santillana, *Istituzioni di diritto musulmano Malichita con riguardo anche al sistema sciafi(ʿ)ita*, i, 306.

(A.-M. DELCAMBRE)

LAḲĪṬ AL-IYĀDĪ, pre-Islamic Arab poet. The name Laḳīt does not necessarily mean that the person bearing it was a foundling; but in the present instance, whilst the genealogists know all the poet's ancestors (see Ibn al-Kalbī-Caskel, *Djamhara*, Tab. 174 and Register, ii, 377), the *ductus* of his father's name has given rise to divergent readings; MAʿBAD (Ibn al-Kalbī, *loc. cit.*; al-Djāḥiẓ, *Bayān*, i, 42, 43, 52; Ibn Durayd, *Ishtiḳāḳ*, 104; al-Āmidī, *Muʾtalif*, 175); MAʿMAR (Ibn Ḳutayba, *Shiʿr*, 152-4; *LA*, s.v. *l-ḳ-ṭ*); and YAʿMAR/YAʿMUR (al-Shammākh, *apud* al-Mubarrad, *Kāmil*, 829; Ibn al-Shadjarī, *Mukhtārāt shuʿarāʾ al-ʿArab*, 2-7; al-Bakrī, *Muʿdjam mā staʿdjam*, 71-5; *Aghānī*, xx, 23-5, ed. Beirut, xxii, 394-8; Ibn Khayr, *Fahrasa*, 398; Yāḳūt, *Buldān*, iii, 125). This last reading seems to be the most correct; it even appears in the mss. of the *Dīwān* whose rescension is attributed to Ibn al-Kalbī, for whom, in his *Djamhara*, the poet was Maʿbad's son (see above). Such variation is easily explicable, but one nevertheless wonders whether two distinct persons have not been confused (see Ibn al-Kalbī-Caskel, Register, ii, 377; amongst Kināna, there was moreover a Laḳīṭ b. Yaʿmar, cited by Ibn al-Kalbī, Tab. 36).

Ibn Ḳutayba, *loc. cit.*, says that the Iyād [*q.v.*] established in ʿIrāḳ had to flee for refuge in al-Djazīra under pressure from the troops of Anūshirwān (531-79 A.D.), who wanted to put a stop to their depredations. These last continued, and Laḳīṭ, who happened to be in al-Ḥīra (or, according to Ibn al-Shadjarī and al-Bakrī, *loc. cit.*, was allegedly secretary for Arab affairs in the Sāsānid king's chancery), placed his fellow tribesmen on guard against an expedition which the Persians were preparing, in a poem in *-ādī*. But the Iyād remained deaf to this warning, persisted in their ways, and were scattered; it was then that Laḳīṭ wrote a long poem in *-ʿā* exhorting them to take seriously the new threats against them and to choose a valiant chief to oppose their enemies.

The *Aghānī* (*loc. cit.*) places these events in the same sovereign's reign, after the battle of Dayr al-Djamādjim, during which the Iyādīs repelled the Persian cavalry sent against them (see Yāḳūt, *Buldān*, s.v. Dayr al-Djamādjim; naturally, this was not the famous battle of 83/702 [*q.v.*]), and makes the poem in *-ādī* the prelude of the poem in *-ʿā*. Al-Bakrī (*loc. cit.*) also speaks of Dayr al-Djamādjim, whilst for Ibn ʿAbd Rabbihi, the incidents in question were contemporaneous with Dhū Ḳār [*q.v.*], hence later, which seems very unlikely.

Al-Masʿūdī (*Murūdj*, ii, 176-7 = §§ 601-2) tells palpably the same story, but places it much further

22 EYLUL 1993

17 KASIM 1988

LUKATA
LAKİT

299 - İslâm Hukuku'nda Bulunmuş Mal ve Çocuk. 173 s. Yüksek Lisans

Saffet KÖSE
Tez Dan.: Doç.Dr. Mehmet ERKAL
Kabul Tarihi: 28.9.1988
(İslâm Hukuku) M. Üniv. İ. F.

Tez, giriş ve iki ana bölümden oluşmaktadır.

Girişte, İslâm Hukuku'nda mal kavramı ve lukataya konu olan mallar üzerinde durulmuş, konunun daha iyi anlaşılabilmesi için diğer bazı hukuklarda lukata konusuna da kısaca değinilmiştir.

Birinci bölüm İslâm Hukuku'nda Lukata konusuna ayrılmıştır. Lukata incelenirken konu ile ilgileri olması nedeniyle gasb ve emanet ile ilgili hükümlerden de sözedilmiştir.

İkinci bölümde, lakît konusu ele alınmış ve geniş bir çerçeve içinde ve genelde mezhepler arası mukayeseli olarak incelenmiştir.

Mohammad Hashim Kamali, The Right to Life, Security, Privacy and Ownership in Islam
Islamic Texts Society, Cambridge 2008. ISAM DOC. 147685

be able to make a decision in the light of the *ḥadīth* which declares that 'harm may neither be inflicted nor reciprocated—*lā ḍarara wa la ḍirāra fi'l-Islām*.'

XI. The Abandoned Child (*al-Laqīṭ*)

Lakit

Laqīṭ normally refers to a lost child or a child abandoned by its parents on the street, or some such place, and found by someone who has no knowledge of the name, identity, parentage, religion or domicile of the child. It is an 'infant abandoned by its relatives due to penury or shame. One who abandons and neglects it is a transgressor, and one who protects the abandoned infant is rewarded, and bringing it to safety is a collective obligation—*farḍ kifā'ī* of the community.'[127] To save the life of the *laqīṭ* is an act of great merit, in conformity with the Qur'ānic declaration:

ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا.

'One who saves the life of one, it is as if he saves the life of all people,' (5:32).

The origin, religion and identity of the abandoned infant, and whether it is born to a married couple or an offspring of an illicit relationship, are all immaterial to the duty that the Sharī^{c}a imposes on everyone to save its life.[128]

Anyone who causes the death of an abandoned infant, or leaves it unattended until it dies of starvation, exposure to cold or attack by animals is liable for murder.[129] There is disagreement among Muslim jurists as to the right to custody and guardianship of the *laqīṭ*, as well as responsibility for its protection and care—whether it belongs to the government, or to the person who finds and brings the infant to safety in the first place. The preferred view on this seems to be that the person who secures the life of the *laqīṭ* has prior claim to its custody if he or she is fit to take care of it, failing which it is the responsibility of the state, which is authorised to place the infant in the custody of upright persons who may wish to undertake the task.[130] Should any assets be found with the *laqīṭ*, they belong to the infant; if he or she were tied to a riding animal (or found in a vehicle), for example, the animal or vehicle would be treated as the property of the *laqīṭ* and may be sold for the child's upkeep by the person who finds him. The

laqīṭ's property is expended on its upkeep first, and only thereafter, his maintenance becomes the responsibility of the *bayt al-māl*. The power of guardianship over the *laqīṭ* belongs to the state in accordance with the purport of a *ḥadīth* that 'the Sultan is the guardian of one who has no guardian—*al-Sulṭānu waliyyun li-man lā waliyya lahu*.' The person who finds and saves the *laqīṭ* does not automatically have the power of guardianship due to the absence of a legitimate reason, which is either a blood tie (*qarāba*) or lawful authority (*sulṭa*), but he may act in certain ways that are beneficial to the *laqīṭ*, such as receiving a gift or donation on his or her behalf.[131] To act in this capacity is a form of assistance that is required of all Muslims, in accordance with the Qur'ānic address to the believers to 'Cooperate with one another in good work and in righteousness, and do not cooperate in hostility and sin.' (5:2).

وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الأثم والعدوان.

The effort of the person who saves the *laqīṭ* is analogous to the one who saves a drowning person; both partake of *farḍ kifā'ī* and are acts of spiritual merit. In the event where no-one else is expected to know about or be able to bring the *laqīṭ* to safety, the *farḍ kifā'ī* is elevated to a personal duty (*farḍ ^{c}aynī*) that falls on the person who is able to protect the *laqīṭ* against destruction. To say that bringing the *laqīṭ* to safety is a collective duty of the community means that if some people fulfill it, the whole community is absolved of it, but if no-one does it, all fall into sin and are held responsible. The spiritual reward for the performance of this duty belongs to the person, or persons, who actually perform it and save the life of the *laqīṭ*.[132]

XII. Warfare

With a view to protecting innocent life against aggression, the *Sharī^{c}ah* lays down certain guidelines on warfare which may be summarised under three headings as follow:

1 The grounds for war.
2 Measures that must be taken before war.
3 Rules that must be observed during war.

1) Grounds for war: With regard to the grounds that justify warfare, the Qur'ān stipulates three such, namely defence, breach of treaty and the prevention of oppression (*fitna*). The subject of defence is addressed in the following text addressed to the believers:

MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKÜMAN
30 KASIM 2008

محمد روّاس قلعة جي، الموسوعة الفكهية الميسّرة، المجلد الثاني، بيروت ٢٠٠٠. ص. 1838-39.
İSAM KTP DN. 81567

Lakit

مَنْبوذ:

١ ـ الطفل المنبوذ:

أ ـ **تعريفه:** الطفل المنبوذ هو الطفل الذي تخلى عنه أهله.

ب ـ **أحكامه:** الطفل المنبوذ إن عرف أهله رد إلى أهله، فإن كان ابن زنا رد إلى أمه، فإن أبوا أن يأخذوه، أجبروا على ذلك، وإن لم يُعرف أهله أخذه من التقطه، وسمي «لقيطاً» وقد تقدم الكلام على اللقيط (ر: لقيط).

٢ ـ المال المنبوذ:

أ ـ **تعريفه:** هو المال الذي رماه صاحبه مسقطاً ملكيته عنه.

ب ـ **أحكامه:** المال المنبوذ تسقط ملكية صاحبه عنه، ولكن لا تسقط مسؤوليته عنه، بحيث لو رماه في الطريق فعثر به شخص، فكسرت رجله، كان ضمان الكسر على صاحب الشيء المنبوذ، لأن بنبذه صار متسبباً في كسر رجله وتبقى مسؤولية صاحبه عنه مستمرة إلى أن يأخذه آخذ، فيملكه، وعندئذ تسقط مسؤوليته عن صاحبه، وتلحق بمن أخذه، باعتباره صار ملكه ـ فيما أرى ـ.

٣ ـ الشخص المنبوذ:

أ ـ **تعريفه:** الشخص المنبوذ هو الشخص الذي أبعده جماعته عنهم، وتبرَّؤوا منه وأسقطوا مسؤوليتهم عنه.

ب ـ **أحكامه:** إذا نبذت جماعة أو قبيلة شخصاً وتبرأت منه، سقطت مسؤوليتها عنه، ولم تعد هي عاقلته، ولم يعد هو من العاقلة، وعلى هذا فإنه لو قَتَلَ قتيلاً خطأ، فإن قبيلته التي تبرأت منه لا تدفع دية هذا القتيل.

محمد روّاس قلعةجي، الموسوعة الفكهية الميسّرة، المجلد الثاني، بيروت ٢٠٠٠. ص. 1686-87
İSAM KTP DN. 81567

Lakit

لَقْط:

١ ـ **تعريف:** اللقط هو رفع الشيء من الأرض وأخذه.

٢ ـ **الملتقِط:** يشترط في الملتقط أن يكون عاقلاً بالغاً، أو مميزاً مأذوناً له بالالتقاط، وهناك شروط أخرى خاصة فيما إذا كان الشيء الملتقط طفلاً صغيراً (ر: لقيط) وعلى هذا فلا تصح لقطة المجنون ولا الصغير غير المميز، وإذا التقط الصغير المميز شيئاً أخذه منه وليه، لئلاّ يضيعه، ويقوم بواجب تعريفه أو حفظه له.

٣ ـ **الشيء الملتقَط:**

أ ـ **التقاط الطفل الصغير الذي تخلى عنه أهله**، وهم لايُعرَفون (ر: لقيط).

ب ـ **التقاط الضالة** التي افتقدها أصحابها (ر: لقطة).

جـ ـ **التقاط الحب ونحوه:**

١) يجوز التقاط الحبِّ الذي تركه أصحابه على الأرض بعد الحصاد، إذا كانوا لايريدون أخذه، ومن التقطه فقد ملكه، وكذلك يجوز التقاط كل ما تخلى عنه أصحابه ولا يريدون الرجوع إليه لأخذه، ويملكه من التقطه، ويكون حكمه حكم الاستيلاء على المباح، لأنه لا مالك له.

٢) إن اقتنى الرجل حَمَاماً أو غيره من الطيور، فأرسله نهاراً، فالتقط حباً لإنسان، لم يضمنه صاحب الطيور لصاحبه، لأن العادة جرت بإطلاق الطيور، وإذا أطلقت انعدم التحكم فيها.

16 MAYIS 2002

Lahit (120038)
MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKUMAN
21 Eylül 2014

mahfil by Mīr ʿAlī Afsos, *Annual of Urdu Studies* 14 (1999), 33–53; Claudius Buchanan, *The College of Fort William*, London 1805; Sisir Kumar Das, *Sahibs and munshis. An account of the College of Fort William*, Calcutta 1978; Sadiqur Rahman Kidwai, *Gilchrist and the "language of Hindoostan,"* New Delhi 1972; David Kopf, *British orientalism and the Bengal renaissance*, Calcutta 1969; George Ranking, History of the College of Fort William from its first foundation, *Bengal Past and Present*, Vol. VII (1911), 1–29 (pt. 1), Vol. XXIII Nos. 45–46 (1921), 1–37 (pt. 2) and 84–153 (pt. 4); Thomas Roebuck, *The annals of the College of Fort William*, Calcutta 1819; Muḥammad ʿAtīq Ṣiddīqī, *Gilkrisṭ awr us kā ʿahd* (Gilchrist and his age), New Delhi 1979.

TARIQ RAHMAN

Foundling

Classical Muslim jurists use the term *laqīṭ*, **"foundling,"** to refer to a minor child who was either intentionally abandoned by one or both parents, or lost; in either case, the identity of the child's parent(s) is unknown. As a general matter, Muslim jurists are concerned with three questions relating to these children. First, is there an obligation to care for them, and if so, who bears that obligation? Second, what are the rules regulating the expenses associated with taking care of these children and who has claims to a foundling's property? And third, what is the status of the foundling in terms of religion and freedom or slavery?

With regard to the first and third questions, there is general agreement that there is an obligation to care for abandoned children, but that this obligation is communal *(farḍ kifāya)* rather than individual *(farḍ ʿayn)*. Jurists also agree that a foundling is to be treated as a free person *(ḥurr)*, not a slave *(ʿabd)*. No agreement exists regarding the religion to be assigned to a foundling. An individual obligation to care for a foundling may arise if (1) a person finds a foundling in a life-threatening circumstance, or (2) a person voluntarily takes custody of a foundling. This individual obligation continues until such time as either (1) another caregiver *(kāfil)* takes custody of the minor child; (2) the child reaches the age of maturity and is able to fend for himself; or (3) if the child is a female, she is married. The duties of a caregiver are limited to providing physical protection and educational direction. Support beyond this minimal level is of course permissible, but as a general rule the caregiver may not demand reimbursement from the foundling for surplus amounts spent on his or her care after the foundling attains majority.

In principle, a child takes the religion of his or her legal parent(s), but because the foundling's parentage is unknown, the law must make certain assumptions regarding the religious identity of the parent(s). Some jurists answer this question on the basis of the place where the child was found: if a minor is found in a church, she is a Christian; if found in a synagogue, she is a Jew; if found anywhere else, she is a Muslim. Others take a probabilistic approach: if the majority of a town or village in which a child is found is of a particular religion, the child takes the religion of the majority. Finally, a group of jurists holds that the child should always be deemed a Muslim if there is any theoretical possibility that a Muslim is a parent of the child, even if only one person in the village is a Muslim.

Consistent with the notion that rescuing foundlings and taking care of them until they reach maturity is a communal obligation, the expenses incurred in con-

The Encyclopaedia of Islam Three, 2013-1, Leiden 2013. DN. 228785.